

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

- 7 المقدمة / عبد الحليم فضل الله
- 11 المدخل / حسام مطر
- 19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي
جمال واكيم
- 31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
- 33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟
سعد محيو
- 47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل
محمد عبدالقادر خليل
- 74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن
فيصل جلول
- 89 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟
منير شفيق
- 113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي
موديبو دانيون
- 123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية
جابر القفصي
- 148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي

وسيم قلعية

أستاذ جامعي وكاتب متخصص في
السياسة الخارجية الروسية

المقدمة:

ولتكسر الهيمنة الأميركية المطلقة على مصائر ومقدرات الشعوب العربية.

وتحظى روسيا الاتحادية اليوم بما يشبه التفويض الدولي لقيادة عملية التسوية السياسية في سورية، من دون أن يعني ذلك التفاهم المسبق على شروط هذه التسوية وماهيتها. يضاف إلى هذا أن روسيا الاتحادية أصبحت الدولة الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وتمتلك علاقات متميزة مع الخصمين الإقليميين الأساسيين: إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك مع أطراف المعارضة السورية، وهي الوحيدة التي تملك إمكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصدقة .

تسعى روسيا من خلال التدخل العسكري في سورية لكسب معركة كسر نظام الأحادية القطبية في العالم

يظهر التدخل العسكري الروسي في سورية تطوراً إستراتيجياً حقيقياً في دور روسيا في مجال التوازن الدولي حيث كانت روسيا تتدخل عملياً فقط في الجوار القريب منها، كأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وأوكرانيا وشبه جزيرة القرم. وهذه أول مرة تبدي فيها روسيا الاتحادية استعدادها للتدخل في الشرق الأوسط، مما يؤكد عودة دور روسيا كقوة عظمى تسعى للتوازن مع الغرب. وما لا شك فيه فإن القرار الروسي باستخدام القوة العسكرية في سورية كان قراراً يتجاوز سورية وستمند آثاره بعيدة المدى إلى الشرق الأوسط والعالم العربي.

التدخل العسكري الروسي في سورية يعيد موسكو بقوة إلى منطقة الشرق الأوسط لتصبح روسيا الاتحادية مرة أخرى وبعد أربعين عاماً من الغياب القسري لاجتباباً أساسياً في علاقات القوى في منطقة الشرق الأوسط

الدولي حالة جديدة من الصعب أن نطلق عليها نظاماً دولياً جديداً لأنه لم يتشكل بعد، أو لم يصل بعد إلى مرحلة النظام، خاصة في ظل حالة "اللانظام" التي نعيشها كما يسميها هنري كيسنجر². وإذا كان استقرار النظام الدولي يرتبط بوجود توازن للقوى بين الدول الكبرى في هذا النظام فإن نقطة الانطلاق لفهم الواقع الجديد تقوم على أن العالم يعيش الآن في حالة من «اللانظام».

لم يعد خافياً على أحد أن سلسلة التطورات الدراماتيكية الكبرى التي إندلعت في السنوات الأخيرة من شأنها أن تعيد النظر كلياً في بنية النظام الدولي عموماً، والنظام الإقليمي الشرق أوسطي بصفة خاصة. الوضع الدولي دخل مرحلة جديدة أسماها البعض "اللاقطبية". ففي العقد الأخير تراجعت الولايات المتحدة الأميركية من موقع القيادة العالمي ولم تتقدم أية دولة أخرى لملء الفراغ مما ترك النظام العالمي معرضاً للفوضى والانحيار³.

أمام هذا الواقع، لم يحدث في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، أن شهدت المنطقة تحولات مفصلية متزامنة في سائر مكوناتها، لا سيما في المشرق والخليج العربي، مضافاً إليهما تركيا وإيران. بالإضافة إلى عوامل التشرذم الداخلي، يتمثل مأزق النظام الإقليمي العربي في مستوى الإستقطاب الذي تتعامل معه الدول العربية بشكل منفرد وفقاً لتصورات ذاتية. هذا الإستقطاب الذي يتخذ في الغالب طابعاً طائفياً - إيران الشيعية وتركيا السنية -

ولإقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يرفض التدخلات الأجنبية في النزاعات الداخلية للدول ويحفظ سيادتها ويرفض تسلط القوي

على الضعيف. لذا، كان التدخل العسكري الروسي في سورية مبنياً على أرضية صلبة تحتمل حتى مقارعة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، أو إقناعهم، إن أرادوا،

بوجهة النظر الروسية، وقبول الريادة والقيادة الروسية في مناطق إستراتيجية تخدم روسيا الاتحادية ومصالحها. لم تلعب روسيا الاتحادية الورقة السورية للمزايدة أو إجراء مقايضات، بل جاءت روسيا الاتحادية بجديّة سياسية وعسكرية لتوقف التضليل والعبث الأميركي في الشرق الأوسط¹.

أولاً، بين فوضى النظام الدولي وانحيار النظام الإقليمي العربي

النظام العالمي القديم، حيث لعبت الولايات المتحدة الأميركية دوراً مهيمناً، اقترب من نهايته. عصر الهيمنة الغربية على الشرق الأوسط أصبح من الماضي. السياسة الدولية لم تعد تتمحور حول أوروبا وواشنطن التي فقدت الكثير من حضورها الدولي وقوتها بعد عودة روسيا الاتحادية إلى ساحات الصراع الدولي. دخل النظام

1 - الدكتور وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت 2016

2 - هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي - بيروت، ص 144-147

3 - راجع في هذا الخصوص ما كتبه الباحث رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة (السيناريو الأميركي لتفتت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمة)، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012. ومقالة الباحث نجيم مزبان تحت عنوان: المحافظون الجدد ونظرية الفوضى الخلاقة، الموجودة على الرابط التالي: <http://www.nadorcity.com>، وما كتبه أيضاً الباحث العراقي باسم عبد عون فاضل في مقالته في جريدة الحياة تحت عنوان «الفوضى الخلاقة» تهدم الشرق الأوسط بتاريخ 4 تشرين الثاني 2014 والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.alhayat.com/Opinion/Letters/5470677>.

رئيسية للتعاطي مع المشكلات و حالات الاضطراب التي تسود منطقة الشرق الأوسط خصوصاً تلك التي تصل إلى حد المواجهة المسلحة، وتندثر بتهديدات مباشرة لأمن تلك القوى الخارجية واستقرارها. وتعتمد الولايات المتحدة الأميركية على ما يسمى بسياسة « القيادة من الخلف » أو سياسة «الصبر الاستراتيجي» في سورية واليمن مع الحرص الكامل على أن تنأى الولايات بنفسها عن

سقوط مفهوم "قيادة النظام" والدخول في حقبة من "الإدارة لوضع إقليمي"

التورط في الأزمات والتدخل في الصراعات إلا بعد أن «تستنزف» الدول الأخرى نفسها فيها و بعد أن تمس هذه الأزمات المصالح الأميركية الحيوية مباشرة⁵. بالمقابل تجهد الدبلوماسية الروسية في البحث عن حلول للأزمات والتعامل مع النتائج المتوقعة « لتمدد الاستراتيجي الروسي» في الشرق الأوسط في ظل اعتقاد الروس راسخ بأنه سيصبح لهم التوصل إلى تفاهات بموجب شروطهم الخاصة.

يكاد النظام الإقليمي العربي يتفرد على كل أقاليم العالم في أنه يتجه نحو «العسكرة»، وليس الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي بين دوله. ويُعتبر الشرق الأوسط أكثر الأقاليم عسكرة وعنفاً حول العالم اليوم. هذا يعني أن النظام الإقليمي العربي تجري عولته على حساب تحويله إلى كتلة أو جماعة اقتصادية- سياسية قادرة على التفاعل

والذي يضاف إليه الخطر الإسرائيلي الدائم وتنظيم داعش «المتمدد»، يهدد «بتعرية» العمل العربي المشترك نهائياً وإفراغه من «عروبه»، في صورة استمرار حالة الضياع العربي السائدة والتي قد تنتهي بحدود جديدة ترسمها خطوط النار⁴.

تعود روسيا الاتحادية إلى منطقة الشرق الأوسط بعد غياب طويل، سياسياً وعسكرياً عبر البوابة السورية، بالتنسيق التكاملي مع إيران وبتأييد ضميني من مصر ودول أخرى. والهّم الجامع في المرحلة الراهنة هو محاربة الإرهاب التكفيري، وإن كان لكل طرف دوافعه وغاياته وهي غالباً ما تكون متناقضة. المهم الآن أن ما من مسألة جمعت الغرب وروسيا الاتحادية حول هدف واحد منذ الحرب العالمية الثانية مثل الحرب على الإرهاب التكفيري حيث بات هذا الإرهاب معولماً من الشرق الأوسط إلى أوروبا. ولم يعد الشرق الأوسط مصدر خطر على ذاته فحسب بل بات مصدراً لأخطار تتجاوز حدوده لتصل إلى أوروبا والعالم. علماً بأن نزاعات الشرق الأوسط يطغى عليها الطابع الديني والمذهبي والمنحى الإلغائي داخل الدول وفيما بينها.

المبادرة بالتحرك في مواجهة المعضلات الداخلية والإقليمية في العالم العربي جاءت أساساً من خارج منطقة الشرق الأوسط بقرار من القوى الكبرى في العالم، التي تتجه حثيثاً إلى تبني العمل المسلح وسيلة

4 - زهير حمداني: النظام الإقليمي العربي. جغرافيا تلتهب وتحالفات تتآكل. منشورة على موقع الجزيرة نت بتاريخ 13 كانون الأول 2015 والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/12/13>.

5 - نموذجان متطابقان في أصل واحد لتعاطي السياسة الخارجية الأميركية مع أزمات الشرق الأوسط والعالم نموذج سياسة « القيادة من الخلف (Backseat foreign policy) » ونموذج سياسة « الصبر الاستراتيجي » (strategic patience). لمعرفة أكثر حول سياسة « الصبر الاستراتيجي » راجع مقالة الكاتب الأميركي دانيال بايبس بعنوان الفشل الذريع لسياسة أوباما الخارجية المنشورة بتاريخ 21 شباط 2013 في الوشنطن تايمز والمتوفرة على الرابط التالي:

<http://www.danielpipes.org/13286/obama-foreign-policy>

تميزت الجغرافيا السياسية العربية في حراكها داخل «الجامعة العربية» بوجود أربعة أقاليم أساسية تعاونت وتنافست وتناحرت في ما بينها لتنتج التوازنات التي حكمت «النظام الإقليمي العربي» منذ عقود وهي: المغرب العربي ووادي النيل والمشرق العربي والخليج العربي. ضمن الأقاليم الأربعة كان هناك تنافس بنيوي في المشرق العربي بين سوريا والعراق ومثله في المغرب العربي بين المغرب والجزائر، وتنافسات ذات حدة أقل بين الدول في كل من الأقاليم الأربعة. اختصاراً، يمكن القول إنه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان التوازن الإقليمي العربي قائماً على ثنائية «الجمهوريات العربية» في مواجهة «الملكيات العربية». وفي عقد السبعينيات من القرن المنصرم، ومع الفورة النفطية وانزياح مركز الثقل في «النظام الإقليمي العربي» نحو الخليج العربي عموماً والسعودية خصوصاً تبدلت الأوزان السياسية داخل «الجامعة العربية» لمصلحة «الملكيات العربية» خصوصاً مع ميل مصر الواضح إلى ذلك المعسكر.

بالتوازي تراجعت أدوار مصر أكثر فأكثر و جرى تقييد العراق بعد هزيمته في الكويت عام 1991 وضعفت سورية التي لجأت إلى لعبة التوازن بين الأقاليم والقوى السياسية المختلفة للحفاظ على موقع على طاولة اللاعبين الإقليميين. ومع إحتلال العراق عام 2003 انهار ركن من أركان التوازن العربي، ثم انتقلت المبادرة مرحلياً إلى مصر ودول الربيع العربي عند اندلاع الثورات 2010-2011، لكن فشل ثورات الربيع العربي أتاح للمملكة العربية

الإيجابية مع المجتمع الدولي وهذا ما يؤكد على عمق الاختراق الخارجي للنظام من القوى الدولية الكبرى .

بنظرة سريعة إلى خريطة النزاعات وبؤر التوتر في الشرق الأوسط ومحيطه يمكن بسهولة ملاحظة أن الإقليم العربي صار أقرب إلى ساحة حرب واسعة تتعدد فيها ميادين القتال وتباين حدة المعارك من نقطة إلى أخرى. تتخلل تلك الحروب مساحات من الفوضى المجتمعية والاضطرابات السياسية تندر بتحول تلك المساحات بدورها في أية لحظة إلى ميادين اقتتال جديدة، خاصة أنها جميعها تقريباً متواصلة جغرافياً مع نقاط الحروب والمواجهات المسلحة⁶.

ترى موسكو أن

الجميع متأثر

وخاسر في حال

سقوط النظام

الحالي

ثانياً، النظام الإقليمي العربي: من دول الماء

إلى دول النفط

يواجه بناء نظام دولي جديد في منطقة الشرق الأوسط التحدي الأساسي المرتبط بحالة التفكك والانحيار التي يواجهها العديد من الدول العربية، بعدما تعرض النظام الذي عهدته المنطقة على مدى الـ 60 عاماً الماضية لاختلالات شديدة، لم تخلفها بعد علامات أو دلالات على بداية تشكل «نظام إقليمي عربي جديد»، مع احتمال المرور بمرحلة طويلة من حالة «اللانظام».

6 - راجع في هذا الخصوص مقالة الدكتور محمد سعيد إدريس الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات تحت عنوان: مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية، المنشورة بتاريخ 13 كانون الثاني 2015 والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.acrseg.org/36537>

وكذلك مقالة الدكتور محمد سعيد إدريس الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تحت عنوان: إيران والأمن القومي العربي والمنشورة بتاريخ 17 كانون الثاني 2011 والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.dohainstitute.org/release/33849406-856c-4834-ac21-ce38b0074ae7>

السعودية ودول «مجلس التعاون الخليجي» انتزاع المبادرة مرة أخرى⁷.

لم تؤد ثورات الربيع العربي إلى ظهور سلطة سياسية جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين. كذلك يواجه العديد من البلدان العربية اليوم حالة تفكك الدولة إلى وحدات قبلية وطائفية ودخولها في صراع عنيف مع بعضها بعضاً، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة. وأصبحت الحكومة المركزية غير راغبة أو غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها على مناطق داخل حدودها، أو على كيانات من غير الدول مثل تنظيم القاعدة وداعش.

يمكن رصد أبرز ملامح التغيرات و التحولات الواقعة والمحتملة بالتشكل الجديد للنظام الإقليمي العربي فيما يلي:

أولاً، إدارة خليجية للنظام الإقليمي العربي: أهم تغيير في النظام الإقليمي العربي على أثر ثورات الربيع العربي هو سقوط مفهوم «قيادة النظام» والدخول في حقبة من «الإدارة لوضع إقليمي»، وقد قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي كحل مؤقت لغياب قيادة النظام؛ فبشكل عام قضت «ثورات الربيع العربي» على احتمال استنهاض مثلث القلب في قيادة النظام الإقليمي العربي (مصر والسعودية وسورية)، ولا يبدو أنه بالإمكان استرجاع أضلاع هذا المثلث في المستقبل المنظور. وجديد النظام العربي أنه استعاض عن ذلك على الفور بما يمكن تسميته «إدارة مؤقتة» لوضع إقليمي متغير وليس قيادة لنظام تمثلت بالأساس في «الإدارة الخليجية» للإقليم

(السعودية ومعها باقي دول مجلس التعاون) مع حضور دور مصري معنوي.

إن استثنائية «الإدارة» الخليجية للنظام الإقليمي العربي التي تشكل حالة استثنائية مؤقتة يتوقف استمرارها وديمومتها على مقدار استمرار ما يتوقع من طول الأزمة في سورية، بعدما أصبح هذا الصراع يحمل معادلة صفرية لدول مجلس التعاون الخليجي وللنظام الحالي السوري على حد سواء.

هكذا يبدو مستقبل النظام الإقليمي العربي مرتبطاً بتطورات الأوضاع في سورية، وهو ما يغير تدريجياً من قضية «القلب» في النظام الإقليمي العربي.

ثانياً، تبدل في عقيدة النظام الإقليمي العربي: أهم القواعد التي ترسخت في العمل العربي المشترك على مدى العقود الماضية هو مبدأ حرمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. لكن مع نشوب «ثورات الربيع العربي» أخذ هذا المبدأ في الانهيار الدراماتيكي وهذا ما بدا بشكل أساسي في التدخل العسكري والسياسي رسمياً وفعالاً في ليبيا واليمن وسورية إذ تحولت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي إلى أحد أدوات التغيير سواء بالقوة العسكرية، أو بالمال والسلاح أو بالمبادرات السياسية التي دعت قيادات لدول أعضاء بالجامعة العربية إلى التخلي عن الحكم ومغادرة السلطة، وهو أمر لم يكن شائعاً ضمن إطار جامعة الدول العربية.

تسعى روسيا بشكل حثيث إلى رفع مستوى ومنسوب علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي

7 - للتوسع والاستزادة راجع مصطفى اللباد، السعودية والمغرب: إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، جريدة السفير، 25 نيسان 2016

روسيا الاتحادية لسورية خسارة إستراتيجية لا تعوض وتمثل نهاية لوجودها في الشرق الأوسط ، خصوصاً بعد خروجها من ليبيا والعراق، مما يحولها من دولة عظمى إلى دولة إقليمية. لذلك كان الوجود الروسي في سورية بهذا الشكل والكم والمستوى العسكري القتالي انعكاساً لأهمية دور روسيا الاتحادية في العالم، فهي ليست مجرد قوة إقليمية في أوروبا الشرقية ومنطقة القطب الشمالي فقط وإنما هي فاعل دولي قادر على نشر قدراته العسكرية في مناطق مختلفة من العالم.

يتطلع الرئيس فلاديمير بوتين لأن تصبح روسيا قوة عظمى في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة الغرب. لذلك تريد روسيا الاتحادية أن تتخذ من سورية موطئ قدم ثابت لها في الشرق الأوسط وبذلك تضمن إطلالة بحرية على ساحل البحر المتوسط ضمن حدود برية مشتركة مع كل من تركيا و«إسرائيل» ولبنان والعراق والأردن، مما يؤدي إلى ترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط حيث المياه الدافئة. وهو ما يدخل ضمن الرؤية الجيوستراتيجية المتمثلة في اتجاه روسيا الاتحادية إلى تعزيز تواجدها في البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا الاتحادية عام 2014. هذا الأمر تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التي صدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في 26 تموز/ يوليو 2015 ونصت على ضمان وجود عسكري بحري «دائم» لروسيا الاتحادية في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا الاتحادية في البحر الأسود. تنظر روسيا بجديّة واهتمام كبيرين إلى موقع سورية الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ودورها الإقليمي في توازنات المنطقة، وترى أن دمشق تلعب دوراً

كذلك لم يعد الصراع في الإطار العربي العام بين معتدلين وممانعين حول منهج التسوية بشأن القضية العربية المركزية، وإنما انخرط المعتدلون في تصفية الممانعين ما يعني أن القضية الفلسطينية كقضية لن تعود لفترة طويلة مركز تفاعلات النظام، وإلى حد كبير ستظل دول الثورات العربية وسورية تحديداً مركز التفاعلات والاهتمام الرئيسي، وسيكون «الصراع على سورية» هو «لب الصراع في الشرق الأوسط». من الصعب أن نتبين ما إذا كان هذا التبدل في عقيدة النظام هو استجابة مرحلية أم اتجاه قد يستمر لفترة .

ثالثاً، تفاقم الصراع داخل سورية بين ما هو ديني إسلامي وما هو عرقي (كردي) في ظل تراجع دور المعارضة السورية المدنية أمام نفوذ التنظيمات الإسلامية التكفيرية التابعة لتيار «السلفية الجهادية»، ودخول أكراد سورية كطرف في الحرب ضد «داعش» وطموحاتهم في تأسيس دولة كردية في شمال سورية . فالثورة السورية أحدثت إرباكاً هائلاً في مواقف دول الجوار الإقليمي الثلاث: «إسرائيل» وتركيا وإيران، لكن الأهم أنها تباعد بين هذه المواقف، ومن شأنها أن تعيد رسم خريطة التفاعلات والتحالفات الإقليمية حسب ما سوف تؤول إليه الأحداث في سورية.

ثالثاً، دوافع الدور الروسي في الحرب السورية

تعتبر سورية منذ زمن الاتحاد السوفياتي أهم حليف إستراتيجي لروسيا، في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي نظراً لحجم المصالح الروسية. خصوصاً أن روسيا تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من خلال سورية وهي لن تسمح بخسارة هذه المصالح وترك الساحة للمخططات الأميركية- الأوروبية فخسارة

الصاروخي الروسية تطوراً وفعالية وقدرة والتي ترتبط بشكل مباشر بالأقمار الصناعية.

من خلال تعزيز أوامر التحالف مع إيران في سورية التي تشكل المنفذ البحري لطريق الحرير الحيوي لكل من الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تتمكن روسيا من الوصول إلى المياه الدافئة على البحر المتوسط وهذا الطريق يحتاج إلى أفغانستان ليصل إلى إيران ويحتاج إلى العراق ليصل إلى سورية، وللمفارقة جهد الأميركيون لاحتلال هاتين العقدين، أفغانستان والعراق.

كذلك يهدف الدور الروسي في سوريا إلى لحم تركيا وطموحاتها المنفلتة في القبض على مصير سوريا ومستقبلها، وضمان مقدار من الدور والمصالح الإيرانية في سوريا وإلا ستفقد روسيا حليفاً قوياً ضرورياً لدوره في موازنة الأتراك ومواجهة الأميركيين وتأثيره في بحر قزوين وفي وسط آسيا ومناطق الجوار الروسي.

كما لا تغيب الأبعاد الداخلية لخطوة القيادة الروسية في سورية، إذ يتطلع بوتين لكسب مزيد من الشرعية الشعبية في روسيا وبالتالي ضمان فترة رئاسية ثالثة على غرار الشعبية التي اكتسبها إثر تدخله في أوكرانيا حيث بلغت نسبة شعبيته 80% وهي نسبة لم يصل إليها أي رئيس قبله، وهو يأمل تكرار هذا المكسب من خلال سورية تحت مظلة محاربة مخاطر حركات التطرف الجهادي الإسلامية والسعي لتقوية وزيادة نفوذ روسيا الاتحادية بين الطوائف المسيحية الأرثوذكسية والمشرقية⁸.

كبيراً وفعالاً في حفظ هذه الموازين. كما تعتبر موسكو أن السياسة الخارجية السورية على المستوى الإقليمي والدولي هي من أفضل السياسات وأكثرها اعتدالاً في العالم العربي. من هذا المنطلق يأتي الدعم الروسي المطلق لحفظ الدولة السورية وتعامل القيادة الروسية مع هذا الأمر بحذر شديد متخذة كافة الإجراءات الضرورية كي لا يتدهور الوضع في سورية وتعمّ الفوضى مما سيحدث اضطرابات وتوترات وقلقل حادة في منطقة الشرق الأوسط. وترى موسكو أن الجميع متأثر وخاسر في حال سقوط النظام الحالي في سورية لأن الفوضى ستعم منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن سقوط الدولة السورية الحليفة لموسكو يعني فقدان القيادة العسكرية الروسية للقاعدة العسكرية الوحيدة خارج روسيا منذ فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي وما تشكله هذه القاعدة من بُعد إستراتيجي كبير كونها محطة التموين الأساسية للأسطول العسكري البحري الروسي في المتوسط وخارج روسيا. زادت أهمية هذه القاعدة بعد نشر الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي لمنظومة الدرع الصاروخي في تركيا التي تعتبرها موسكو أنها موجهة ضدها وأحد الهواجس المقلقة لأمنها القومي. فقاعدة طرطوس تصبح خلف منظومة الدرع الصاروخي الأطلسي في تركيا بحيث تفقد أهميتها بعدما تم الانتهاء من تركيب منظومة الرادارات الضخمة في منطقة صلنفة وعلى إمتداد السلسلة الجبلية للساحل السوري، ونشر أكثر منظومات الدفاع الجوي

8 - للتوسع في هذا الموضوع، راجع ما كتبه في هذا الخصوص المحلل الروسي ديمتري أدامسكي في مقال له نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية حول استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين في سورية والموجودة على الرابط التالي:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/201501-10-/putins-syria-strategy>.

رابعاً: روسيا ودول الخليج: علاقات تُبنى بميزان الذهب

لم تكن يوماً ما مسيرة العلاقات الروسية-الخليجية في حالة جيدة ترقى لمستوى ومكانة روسيا كوريثة شرعية للاتحاد السوفياتي، أو تتوافق مع مستوى التحديات والتحويلات التي تعيشها المنطقة الخليجية. كان ولا يزال هناك تنافر مستمر بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. في الحقيقة أن روسيا لا تملك سياسة خاصة تجاه دول الخليج العربية وعلاقتها بالخليج ارتبطت دوماً بمحدد أو طرف خارج عن هذه العلاقة سواء كان أحد الأطراف الإقليمية (العراق، إيران، تركيا) أو محدداً دولياً متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

تطمح روسيا إلى أن يكون لها نفوذ في منطقة الخليج العربية التي تعتبر أنها منطقة نفوذ واسع للولايات المتحدة الأمريكية. يحدث كل ذلك فيما تسعى روسيا بشكل حثيث إلى رفع مستوى ومنسوب علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي (بوصفه وحدة وقوة إقليمية) وإلى زيادة مستوى اندماج روسيا في قضايا المنطقة الخليجية. وتقوم الرؤية الروسية لأمن الخليج على أسس المبادرة الروسية المطروحة منذ العام 2000 والتي اختلفت حولها رؤى دول مجلس التعاون الخليجي. تقوم هذه المبادرة على الأسس الآتية:

أولاً: مراعاة مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية. ثانياً: الالتزام التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي

ثالثاً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة، وحل المنازعات على مراحل وبالطرق السلمية.

رابعاً: ربط الأمن في منطقة الخليج بالأمن في منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: وقف سباق التسلح في المنطقة وإخلائها من أسلحة الدمار الشامل.

جاء التدخل العسكري الروسي في سورية مفاجئاً لدول مجلس التعاون الخليجي ومخالفاً لموقفها الجماعي والموحد تجاه الأزمة السورية وسعيها لاستمالة "الموقف الروسي" ومحاوله التفاهم معه تدريجياً على معالجة الملف السوري بما يضمن الوصول إلى تسوية تستبعد الرئيس بشار الأسد من محصلتها النهائية، وذلك بعدما تعاضمت فجوة الثقة بين الرياض وواشنطن على خلفية الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسياسة المماثلة تجاه عدد من الملفات الإقليمية "المقلقة" لدول مجلس التعاون الخليجي.

بدا موقف دول مجلس التعاون الخليجي واضحاً في استنكاره للتدخل العسكري الروسي في سورية نظراً إلى دعمها المعارضة السورية المعادية للنظام السوري الذي تدخلت روسيا لدعم بقائه. غير أن هذه الدول تبنت "سياسة عقلانية" تجاه التدخل العسكري الروسي في سورية وتجاه عودة النفوذ الروسي إلى الشرق الأوسط وذلك بهدف حماية مصالحها الوطنية والإقليمية. وسرعان ما بدأت الأطراف الخليجية الرضوخ لمركزية الدور الروسي واستحالة تجاوزه. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015، عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لقاء مطولاً مع ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وذلك للمرة الأولى منذ بدء الغارات الروسية على مواقع المعارضة السورية التي أدانتها المملكة العربية السعودية. وقد فشلت المملكة العربية السعودية في

والانكفاء والبرودة الأميركية، وبالوضع السياسي الداخلي سواء ما تعلّق بالحكم أو الخوف من اندلاع قلاقل بسبب التحولات الإقليمية و الدولية و زوال النفط كمصدر قوة استراتيجية. وقد لعب الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني دوره في التقارب الخليجي- الروسي وذلك نتيجة لزيادة التخوف الخليجي من التقارب الأميركي- الإيراني، وسعي دول الخليج نحو تنويع إرتباطاتها السياسية⁹.

أبرز معالم هذه "السياسة العقلانية" تأتي من موقف دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد الدولة الخليجية الأكثر ارتباطاً بروسيا الاتحادية والأكثر تفهماً لسياساتها الخارجية، خصوصاً بعد تدخلها العسكري في سورية. والتحالف العربي بقيادة السعودية، الذي توحد في موضوع اليمن، واجهه شبه انقسام في موضوع سورية بسبب الموقف والعلاقة مع روسيا، إذ أن الإمارات العربية المتحدة خرجت في موضوع التدخل العسكري الروسي في سورية من عباءة السعودية وتبنت مواقف مخالفة لحلفائها في مجلس التعاون الخليجي، وهو ما قد يمنحها دوراً تفاضلياً أقوى في منطقة الخليج العربي¹⁰.

أيدت دولة الإمارات التدخل الروسي في سورية على لسان وزير الدولة أنور قرقاش واعتبرته "تدخلاً ضد عدو مشترك" ما يعني قبولاً ضمناً بالتدخل العسكري

"شراء" الموقف الروسي، لأن المصالح الروسية في سورية بالتحديد أكبر من أن تبيعها روسيا بصفقات سلاح أو بصندوق استثماري مشترك مع المملكة.

غلقت "الواقعية السياسية" مواقف المملكة التي لم تسع إلى التصعيد بوجه التدخل العسكري الروسي في سورية على الرغم من أنها رفضت منذ اللحظات الأولى هذا التدخل. كما أنها لم تعتمد إلى قطع علاقتها مع روسيا مما يدل على أنها دولة براغماتية تعي حجم مسؤولياتها والتزاماتها في المنطقة ولا تريد الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا. بل على العكس من ذلك، بدأ الموقف السعودي مؤيداً لإيجاد حلٍ سياسي للأزمة السورية عبر الالتزام بما تم الاتفاق عليه في اجتماع "فيينا-1" في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، و"فيينا-2" في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، الذي أكد على "أهمية توافق المعنيين بالأزمة السورية على ضرورة إيجاد مخرج للأزمة السورية وفق عملية سياسية ومرحلة انتقالية تحفظ وحدة الأراضي السورية وتضمن عدم تقسيم سورية إلى دويلات".

يكمن الدافع الرئيسي "للواقعية السياسية" لمواقف السعودية "الواقعية" في أنها بدأت تخوض عملية تحول واسعة من إعادة النظر في سياساتها الخارجية وأولويات أمنها القومي في أعقاب التغيرات التي طرأت على المنطقة لأسباب مرتبطة بالاتفاق النووي الإيراني، وبالتردد

9- أهم ما كتب حول هذا الموضوع، هو ما ورد في مطالعة كل من سفير روسيا الاتحادية في المملكة العربية السعودية السفير أولغ أزوروف ورئيس مركز الأبحاث في مركز الدراسات العربية والإسلامية بمعهد الدراسات الشرقية في روسيا الاتحادية البروفسور ديميتري ميكولسكي وكبيرة الباحثين في المعهد البروفسورة إيرينا زيفاجلسكايا في الطاولة المستديرة المشتركة مع معهد الدراسات الاستراتيجية في وزارة الخارجية السعودية والمنعقدة في موسكو بتاريخ 3 أيلول 2015 تحت عنوان "الديناميكيات السياسية في الشرق الأوسط والمصلحة الروسية" والموجودة على الرابط التالي:

http://russiancouncil.ru/en/inner/?id_4=6534#top-content

10- راجع المقالة المنشورة في جريدة رأي اليوم: هل خرجت الإمارات من عباءة السعودية في سوريا؟ بتاريخ 4 كانون الأول 2015 والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.raialyoum.com/?p=353966>

العسكري الروسي المباشر حيث كسرت هذه الزيارة سنوات من القطيعة بين دمشق والدول الخليجية، كما رفضت سلطنة عُمان الانضمام إلى التحالف الإسلامي الذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية واحتجت بأن الدستور العماني يمنع مشاركة الجيش العماني بأعمال عسكرية خارج الحدود.

خامساً: روسيا بين ضفتي الخليج

للجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية خاصة في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، بل إنها الدولة التي تعطي سياسة روسيا الاتحادية في المنطقة عمقاً استراتيجياً لأمر عديدة جيوسياسية واقتصادية وثقافية¹¹. وتعتبر روسيا عن حق حليفاً إستراتيجياً لإيران وداعماً لبرنامجها النووي السلمي، كما أن روسيا منسجمة إلى حد بعيد مع التحركات الإيرانية في مجريات الملف السوري، وغير معترضة لإزدياد النفوذ العسكري والسياسي الإيراني في العراق، ومتغافلة عن الحضور الإيراني وتوجهاته في العمق الإسلامي السني في روسيا وآسيا الوسطى «كعمق إستراتيجي إسلامي روسي».

مما لا شك فيه أن هناك عدة تحديات وعوامل تواجه العلاقات الروسية- الخليجية، وأنها طبيعة العلاقات الإيرانية- الروسية على ضوء الصراع في سورية والعراق واليمن. وعلى الرغم من اعتبار إيران حليفاً إستراتيجياً لروسيا إلا أن الأخيرة هي بلد يسعى إلى تحقيق مصلحته.

الروسي في سورية. جاء هذا التصريح بعد زيارة وصفت بالمهمة قام بها الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي لروسيا الاتحادية في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2015 والتي أعلن رسمياً أنها «أسفرت عن تعزيز العلاقة النامية بين البلدين وزادتها متانة». كما كان لافتاً رفض دولة الإمارات التوقيع على بيان يطالب روسيا الاتحادية بوقف عملياتها العسكرية في سورية والذي وقعت عليه كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية التركية إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا.

أما دولتا الكويت وقطر اللتان أبدتا تحفظهما تجاه التدخل العسكري الروسي في سورية فإن لكل منهما مصالح مشتركة مع روسيا في مجالي الطاقة والغاز وأما الموقف العماني فإنه يحافظ على استمرار الأدوار السياسية الناعمة والمؤثرة التي تفوقها سلطنة عُمان لمقاربة مشكلات المنطقة تاريخياً ويندرج هذا الأمر أيضاً على صعيد العلاقة مع روسيا الاتحادية. وتعكف سلطنة عُمان على القيام بمساع دبلوماسية مساندة للدبلوماسية الروسية وذلك في سعيها للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، فقد قام وزير خارجية سلطنة عُمان يوسف بن علوي بزيارة سورية والاجتماع مع الرئيس بشار الأسد بعد التدخل

للجمهورية

الإسلامية الإيرانية

أهمية خاصة

في إستراتيجية

السياسة الخارجية

الروسية

11 - راجع في هذا الخصوص مقالة السفير الدكتور عزت سعد السيد في مجلة السياسة الدولية- عدد 17 نيسان 2016 بعنوان السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط.. بين الإرهاب وإيران والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx>

وكذلك مقالة الدبلوماسي والسياسي الروسي أندريه بكلانوف: المفتاح الإيراني لباب الشرق الأوسط، المنشورة في مجلة روسيا الشؤون العالمية: المجلد 11، 27 أكتوبر 2013.

في فك ارتباط نسبي في العلاقة الإستراتيجية القائمة بين روسيا وإيران وخاصة كلما ابتعدنا عن الملف السوري. لذلك يرى بعض المحللين الروس أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف "تعزز علاقتها السياسية والاقتصادية بروسيا الاتحادية تاركة قضية وجود وبقاء الرئيس بشار الأسد لما يمكن التوصل إليه لاحقاً عبر تسوية سياسية برعاية دولية" وذلك في سياق المحاولات الخليجية المستمرة والمهادنة لاحتواء التدخل العسكري الروسي في سورية، ومحاولتها لإيجاد صيغة سياسية مشتركة لحل النزاع في سورية¹².

يحدث كل ذلك في ظل تفهم روسي واضح لمخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من حضور إيران المتزايد في العالم العربي وتسليحها التقليدي والمتطور الذي تساهم فيه روسيا بنسبة كبيرة. في مقابل ذلك تحاول دول مجلس التعاون الخليجي أن تفهم الرغبة الروسية بالتواجد في الشرق الأوسط من خلال مبادراتها الأمنية في منطقة الخليج وتدخلها العسكري في سورية. وتسعى روسيا الاتحادية إلى طمأنة الدول الخليجية من أن التواجد العسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط يجب أن لا يشكل هاجساً مقلقاً لها، وإنما يجب اعتباره ضرورة لإحداث التوازن الإستراتيجي الذي تفرضه الأوضاع وتطور الأحداث وتداعياتها في المنطقة، خصوصاً إذا ما تم التعامل مع الحوار الخليجي- الروسي الإستراتيجي بطريقة صحيحة، واستثماره ليكون مرتكزاً لوضع أسس جديدة للعلاقات الخليجية- الروسية على الصعد كافة.

فلو أننا عدنا لخط التماس مع المحور الإيراني، وحساب مفردات المصالح الروسية، لبرز التساؤل: أي المصالح أعمق وأوسع لروسيا الاتحادية مع إيران أم مع دول مجلس التعاون الخليجي؟ يمكن النظر إلى هذا الأمر من عدة زوايا. من زاوية دول مجلس التعاون الخليجي يمكن رؤية من وجهة النظر التالية:

1- الحجم الاقتصادي لدول الخليج العربية أكبر من إمكانات إيران الاقتصادية، وتأثيرها في السوق العالمية «للنفط والغاز» أكبر وأعمق، لا سيما وأن روسيا الاتحادية تعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز في اقتصادها القومي.

2- علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا الاتحادية خالية حالياً من مشكلة التمدد الطائفي أو الجيوسياسي في روسيا الاتحادية ومناطق نفوذها، خلافاً لإيران مع روسيا الاتحادية من وجهة النظر الخليجية.

3- مستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا الاتحادية ينسجم مع التحول الإستراتيجي الأميركي في المنطقة باتجاه إيران، فإيران قد تصبح محور تصادم روسي- أميركي في سياق المصالح بينهما، خلافاً لمستقبل العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وبناء عليه، تعول دول مجلس التعاون الخليجي على أن العلاقة الوثيقة التي تحكم روسيا الاتحادية وإيران سوف تشهد برودة وتراجعاً أمام المصلحة الروسية وأمام حيثيات التقارب الأميركي- الإيراني الذي ربما يتسبب

12 - محمد بدري عيد، مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ 8 تشرين الأول 2015 / الموجودة على الرابط التالي:

الخاتمة

الدور الروسي الجديد لم ينبعث على نحو مفاجئ وإنما جاء انعكاساً لسنوات من الجهد والخطط المدروسة لقيادة واعية عملت على إعادة عملية هيكله السياسة الخارجية الروسية التي أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها وإتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحقّقه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية. مع الأخذ في الحسبان أهمية العمل التراكمي الكبير الذي حققته السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها بمختلف المناطق الاستراتيجية على مدى السنوات العشر الماضية، سواء منطقة آسيا الوسطى أو منطقة شرق آسيا. وهو ما يؤكد أن تحولات السياسة الخارجية الروسية إنما تدور وفق حقائق ومصالح جيوسياسية وجيوستراتيجية عالمية كبرى، وليست منطلقة من ترتيبات محض إستراتيجية شرق أوسطية¹⁴.

عمدت السياسة الخارجية الروسية إلى العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأميركية سياسياً وإستراتيجياً وإلى الضغط السياسي وإظهار القوة العسكرية عمداً عن طريق تدخلها ومزاحمتها الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال استدراج واشنطن إلى

إن تراجع سطوة الولايات المتحدة الأميركية وظهور نظام «متعدد الأقطاب» يُمثل فرصة أمام النظام الإقليمي العربي لتنويع علاقاته وارتباطاته السياسية والاقتصادية مع الفاعلين الجدد في النظام العالمي. وربما يكون التوجه الأميركي نحو الشرق الأقصى على حساب الارتباطات الأميركية بالشرق الأوسط فرصة أمام النظام العربي للتخلص، ولو تدريجياً، من روابط التبعية للولايات المتحدة الأميركية وهيمنتها. وقد حاول الرئيس باراك أوباما اتباع «استراتيجية خروج» تتوافق مع تنظيم وتوزيع أميركي لخريطة النفوذ الإقليمية¹³.

عادت روسيا الاتحادية إلى ساحات الصراع الدولي حين قررت العودة إلى الشرق الأوسط. وتنطلق السياسة الخارجية الروسية الجديدة من رؤية تركز على إيلاء أهمية للقيمة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل خارج محيط الدائرة الأوراسية لما تمثله من قلب العالم الذي تُرسم من خلاله التفاهات الإقليمية والتوازنات الدولية، ويمثل منصة ارتكاز ورافعة سياسية مستقبلية لأي قوة دولية.

13 - راجع في هذا الخصوص مقالة الكاتب السوري محمد سيد وصاص المشورة في جريدة الحياة اللندنية تحت عنوان: الشرق الأوسط الجديد كيف يتشكل؟ تاريخ الخميس 7 كانون الثاني 2016 والموجودة على الرابط التالي:

<http://www.alhayat.com/Articles/13268959>

14 - راجع في هذا الخصوص ملف مجلة السياسة الدولية، القطب العائد: الدور الروسي في سياق إقليمي متغير. وخصوصاً مقالة الدكتور معتز سلامة: "تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية." وكذلك مقالة الدكتورة نورهان الشيخ، "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟". مجلة السياسة الدولية العدد 195، كانون الثاني 2014 والموجود على الرابط التالي:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/3704>

مجموعة من الصراعات التي تمتد على أكثر من ساحة: من آسيا الوسطى إلى سورية مروراً بشبه جزيرة القرم وأوكرانيا. هذا الأمر نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية يمكنها حينئذٍ رفض اعتبارها قوة عسكرية إقليمية وفرض التعامل معها كقوة عالمية تصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. لقد خبرت روسيا الاتحادية وأدركت تماماً أن الإخفاق الأميركي سيخلف فراغاً سياسياً وعالمياً في خارطة توزيع القوى في ميزان النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى ساحة الصراع الدولي عموماً والشرق الأوسط خصوصاً، ولكن هذه المرة بقوة وفاعلية أكبر.